كاظم حبيب

الشهيد كامل شياع وثورة تموز 1958

صبيحة يوم 2008/8/23 فتكت يد الغدر والخيانة الوطنية والجريمة السياسية المنظمة بالصديق النادر والمثقف الرائع والإنسان النبيل والابن البار للشعب العراقي كامل عبد الله شياع. وكانت خسارة كبيرة لكل مثقفات ومثقفي العراق والمجتمع والعالم العربي وللتيار الديمقراطي العراقي والثقافة الديمقراطية العراقية.
لقد خسر الكثيرون جداً, وأنا أحدهم, صديقاً لا يعوض. التقيت به أول مرة في لندن حين ألقيت محاضرة عن الوضع في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي إذ كان حاضراً ومستمعاً فيها. ثم حضرت له حين قدم محاضرة قيمة في لندن أيضاً, أعجبت بعمق تفكيره ورؤيته الفلسفية المعمقة للأحداث واتجاهات التطور, إضافة إلى تواضعه الجم. ثم التقيت به عدة مرات في بروكسل, عاصمة بلجيكا, حيث كان يعيش فيها ويدَّرس اللغة العربية. أجرى معي حواراً طويلاً نشر في مجلة الطريق اللبنانية في عددين متتالين حول فترة التحولات الكبيرة حينذاك وانهيار الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية وعن آفاق المستقبل. أرسل لي بعد ذلك العديد من كتاباته التي أحتفظ ببعض منها, كما كنت أرسل له بعض مقالاتي.
ثم نشر الشهيد كامل مقالة في مجلة الثقافة الجديدة في العام 2003, أي بعد سقوط الدكتاتورية الغاشمة, عن ثورة تموز 1958 تحت عنوان "هل طورت ثورة تموز 1958 فصلها الأخير". وكانت المقالة جديدة في موضوعها والأفكار التي وردت فيها, جدت مناسباً في حينها أن أناقش بعض تلك الأفكار القيمة الواردة فيها. أرسلت ملاحظاتي له شخصياً دون أن أنشرها, فأجابني عليها برسالة شخصية أيضاً, ثم أجبته عليها, وهكذا قررنا أن نتواصل في النقاش حول مواد أخرى لكي نجمعها فيما بعد وننشرها في كتاب مشترك. ولكن الجناة لم يمهلوه.
لم اعثر على كل المراسلات بيننا حتى الآن, ولكني عثرت على مقالته التي أرسلها لي مباشرة ثم مناقشتي لأفكاره, وأخيراً مناقشته لما جاء في رسالتي إليه.
وبمناسبة الذكرى السنوية لثورة تموز 1958 وجدت مناسباً أن أنشر رؤية الصديق والشهيد الغالي لهذه الثورة التي تبين عمق هذا المثقف وسعة إطلاعه ومعارفه ورغبته الجادة في الحوار والمناقشة بهدف الاقتراب قدر الإمكان من الواقع والتعبير عنه بوعي ومسؤولية. هذه المواد, عدا مقالته تنشر لأول مرة, ومن المحزن أن لا أستطيع استشارته بنشرها, وأتحمل مسؤولية ذلك شخصياً.

1. **مقالة كامل شياع حول ثورة تموز (أبو إلياس)**
2. **رسالة كاظم حبيب (أبو سامر)**
3. **رسالة كامل شياع**

الذكر الطيب دوماً لهذا العزيز الغالي.

The martyr kamil Shiaa and the revolution in July 1958

هل طوت ثورة تموز 1958 فصلها الأخير؟

كامل شياع

الحاضر يخبرنا عن الماضي أكثر مما يخبرنا الماضي عن الحاضر، والظاهرة الأكثر تعقيدا تكشف أسرار الظاهرة الأقل تعقيدا، وليس العكس. من هذا المنظور سأناقش ثورة الرابع عشر من تموز التي يحتفل العراقيون هذه الأيام بذكراها الخامسة والأربعين. الفكرة المطروحة هنا أن الحقبة الجمهورية الأولى التي دشنتها تلك الثورة قد طوت فصلها الأخير يوم سقوط بغداد في التاسع من نيسان الماضي. في ذلك اليوم، حانت نهاية حاكم مستبد، وتهاوت صروح نظام شرس جلبت سياساته كوارث للعراق والمنطقة.

إلا أن القصة لا تقف عند هذه الحدود، فإزاحة الحاكم ونظامه إنطوت، برأينا، على إزاحة لمشروع التاريخي للحقبة الجمهورية الأولى. التزامن بين هاتين النهايتين يبدو إشكاليا. فهناك إختلافات بينة، أيديولوجية وسياسية، تميّز الأولى عن الثانية، وهناك أيضا تشابهات عديدة بينهما لا يصح إغفالها. فالثورة التي هيمن على سنواتها الأولى اتجاه برجوازي ديمقراطي وطني مدعوم من اليسار، إنتقلت قيادتها إلى تحالف قومي بعثي هش تصادمت أجنحته بعنف قبل أن يستقر الأمر للبعثيين منذ عام 1968. في سياق الانتقال صعد رجال وغيّب آخرون، وبرزت رموز وطُمست أخرى.

ما المحصلة الأخيرة، التي تتجاوز أدوار الرجال وأفعالهم، فجاءت بجواب حاسم على الصراع المحتدم بين الخطاب القومي الوحدوي والخطاب الوطني العراقي لصالح الأول. وهذا وجه أساسي من وجوه الإختلاف. أما عن التشابه فمن علاماته موقف جذري إزاء القطاعات الإقتصادية الرئيسية (النفط، الزراعة والصناعة). ومن علاماته أيضا أن غلبة الخطاب والشعار ما كانت إلا مسألة شكلية، الغلبة الحقيقية كانت للاستحواذ على السلطة والإنفراد بها؛ وأن الميل إلى حكم مركزي صارم وجد تجسيداته طيلة خمسة وأربعين عاما في التعامل مع قضايا المجتمع ككل، والقضية الكردية، بشكل خاص.

هكذا نجد أنه رغم اختلاف الأولويات، فإن العديد من المقدمات السياسية التي أرستها ثورة تموز 1958، ألت فعليا إلى نتائج اقترنت بحكم البعث. هل كانت تلك المقدمات تسمح بنتائج مخالفة؟ نعم، ولكن فقط على صعيد التصورات النظرية والاحتمالات المجردة، حيث لا حاجة هناك لأن نضع في الحسبان الضرورات الملموسة والمصادفات المفاجئة، ولا الظروف المتغيرة، ولا أدوار الأفراد. على هذا المنوال يمكن أن ننسج حكايات وروايات، لكننا سوف لا ندرك أين بدأ التاريخ الفعلي وأين توقف، ولا نقترب من مادته الصلبة التي صنعتها تلك العوامل مجتمعة.

إحتلال أمريكا للعراق حدث فاصل حول كل " الثورات" والانقلابات والنزاعات، التي شهدها العراق طيلة السنوات الخمس والأربعين الماضية، إلى تفاصيل في مسار حقبة واحدة، نسميها الحقبة الجمهورية الأولى. لنبدأ من البداية، ولنتوقف أولاً عند الحدث

المؤسس لتلك الحقبة. في كتابه " الطبقات الإجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق" أورد حنا بطاطو ملاحظة عميقة، تستوقفني دائماً، فحواها أن ما حصل في العراق عام 1958 لم يكن مجرد تغيير شكلي في الحكم. فالمسألة لم تقتصر على إنهاء الملكية وإضعاف مواقع الهيمنة الغربية على المشرق العربي، بل جلبت تأثيراً عميقاً لمصائر جميع الطبقات. لذلك يستخلص بطاطو أن " الثورة بقلبها لبنية السلطة القديمة، والتشكيلة الطبقية القديمة، قد أخلت بالتوازن القلق بين مختلف الجماعات الأثنية والطائفية في العراق، وبشكل أساسي بين العرب والأكراد، والشيعة والسنة، وذلك نتيجة لتباين مستويات التطور الإجتماعي لهذه الجماعات. لهذه الأسباب، علاوة على الإنقلابات المتكررة، فإن الثورة ما زالت في طور صيرورة، ومن غير المؤكد أنها ستبلغ حالة توازن إجتماعي دائم في المدى المنظور " (عن الطبعة الإنكليزية ص 807)

حقاً، إن ثورة تموز 1958 دشنت سياقاً تاريخياً يختلف جذرياً عما سبقه من نواحي القضايا التي تبنتها، القوى المحركة لها، والأفق التاريخي لمشروعها التحرري. لنصف أولاً، بخطوط عريضة، تلك المحددات الثلاثة للثورة. فقضاياها الأبرز تمثلت في إنهاء الحكم الملكي ومعه التبعية للإستعمار البريطاني، استكمال عناصر السيادة والاستقلال، تقليص العلاقات الإقطاعية وتحرير الثروة النفطية، بناء نظام سياسي تمثيلي يتبنى الديمقراطية وحل القضية الكردية.

أن قوى الثورة ضمت أحزاباً علمانية، من برجوازية وطنية وشيوعية وقومية. وكان الجيش ذراعها الضارب. فيما يخص أفقها التاريخي فقد توفر على خلطة من أهداف بدت مترابطة في وقتها، حيث إقترن إتباع سياسة الحياد الإيجابي مع تقارب مع الدول الإشتراكية، وإقامة حكومة وطنية مع تمهيد لوحدة عربية، وتدشين تعددية سياسية مع مفهوم تقليدي " كاريزماتي" للرئاسة.

و لأن، بعد سلسلة من المنعطفات الحادة والمغامرات المدمرة، يبدو أن تلك المحددات قد إستنفذت زخمها، وبلغ العراق طريقاً مسدوداً. مؤشراته لاحت في غزو الكويت عام 1990، ثم تفاقمت خلال سنوات الحصار القاسي الذي فعل فعله في شلّ النشاط الإقتصادي، وخلخة سطوة الدولة (باستثناء وظيفتي القمع والفساد) وأخلت بتوازن المجتمع نتيجة إحياء العشائرية والطائفية وبروز ظاهرتي الفقر والأسلمة. بعد سقوط نظام صدام الذي كان الثمرة المرّة لنبتة طيبة، نسأل: أما زالت هناك إمكانية عودة، للإستئناف أو للتصحيح، بإتجاه مرحلة ثورة 1958 بقضاياها وقواها وأفقها؟ وهل يسمح الإختلاف بين الزمنين، وهو أمر لا يمكن تفاديه موضوعياً، بالإدعاء إن الحقبة التاريخية طور التأسيس قد طوت سابقتها نظرياً، وستنسخها فعلياً بصورة تدريجية؟ على السؤال الأول نجيب بالنفي، وعلى الثاني بالإيجاب. وبيان ذلك ما يلي:

- إن الاحتلال الأمريكي البريطاني لا يمثل عملية عابرة، لأنه يشي بسمات تحول في تاريخ العالم نحو نظام جديد للهيمنة الإمبراطورية المترابطة مع ظاهرة العولمة المتسارعة للشروط الإقتصادية والسياسية والثقافية. ويمكن اعتبار العراق حقل إختبار

للندرة الإمبراطورية الأمريكية على بناء دول حديثة بمواصفات مفروضة من الخارج، أي بمواصفات تتعارض، جزئياً أو كلياً، مع مفهوم كان سائداً للإرادة الوطنية المستقلة.
- لا يوحي برنامج إعادة البناء السياسي والإقتصادي المقترح للعراق أن هناك إهتماماً خاصاً بالمسألة الاجتماعية التي كانت من أولويات حقبة ثورة تموز.
- دخول الإسلام السياسي، والخصوصية الثقافية إجمالاً، كطرف في معادلة الصراع لتأسيس الدولة العراقية الجديدة. في حقبة تموز الممتدة لخمس وأربعين سنة، كان التمثيل السياسي للدين ذا طابع ضمني غير معلن. ولم يحدث قبل اليوم أن وضع شعار الحكومة الإسلامية موضع إختبار، كما لم يحدث أن حظيت قضية الديمقراطية والتعددية بهذه الدرجة من الإجماع.
- إنكسار ما يسمى بالمشروع القومي العراقي، وظهور تمايز وافتراق مؤقت بين الخيار الوطني والخيار القومي العربي.
- زوال خطر الشيوعية على الصعيدين المحلي والدولي.

هذه الصورة الأولية عن نهاية حقبة وبداية أخرى مختلفة عنها جذرياً، تتجاذبها لغتا الوصف والحكم اللذين لا يمكن أن يكونا حياديين ومجردين من الأغراض تماماً. والغرض الذي أدركه تمام الإدراك أن ما ذهبت إليه لا يرمي إلى التسليم بالأمر الواقع على حساب فكرة التغيير، ولا يدعو إلى نبذ المبادئ والأيديولوجيات قبل الدخول في مضيق المساومات والحلول العملية. في الوقت نفسه، ما عاد مجدياً تكرار المسلمات الجاهزة عن الخصوصية والهوية والتحرر، وما يصدر عنها من ترجمات سياسية متباينة. المهمة المطروحة اليوم تدفع إلى إنتاجها في شروط جديدة، وضمن صراع مفتوح الآفاق. لا القومي ولا الإسلامي ولا الليبرالي ولا الماركسي هو نفس من كان يوم لم تكن أمريكا قد وضعت يدها على العراق.
تشير الخطوط الفاصلة مع إشكاليات الماضي وإمكانياته غير المتحققة وآفاقه المتخيلة، لا يعني نهاية الصراع على الحاضر والمستقبل. والصراع هو حول كرامة الإنسان والحرية والعدالة الإجتماعية.

برلين في 2003/07/16

الصديق العزيز أبا إلياس

تحية طيبة وتمنيات بموفور الصحة لك وللشاب إلياس ومزاج رائق .

قرأت مقالتك بعناية. أعجبت بها وبروحها البحثية الجريئة في محاولتك للتحري وفهم التمايز والتوافق بين مرحلتين الفاصل الزمني بينهما غير المنقطع رغم بلوغه 45 عاماً. وهي فترة في عمر الشعوب ليست طويلة طبعاً، ولكنها بالنسبة إلى أعمار جيل ما قبل الثورة طويل ويقترب من نهايته.

يبدو لي أن هناك مسألتين يستوجب التمييز بينهما، وهما: المهمات التي كانت مجاميع الثوار ترغب في تحقيقها، وإن اختلفت في اتجاهاتها من جانب، وتلك التي كانت المرحلة وموازين القوى على الصعد المختلفة تسمح بها وتحدد مسارها قوانين التطور الاجتماعي والقوانين الاقتصادية الموضوعية من جانب آخر. ولا شك في أن مضامين وأشكال التعبير عن الوعي الاجتماعي والسياسي بالنسبة إلى المرحلة الأولى تختلف عن مضامين وأشكال التعبير عن الوعي الاجتماعي والسياسي في المرحلة الثانية. إلا أن بينهما ليس الفاصل الزماني فحسب، بل وبالأساس الزكزكة أو التعرجات التي حصلت في الحركة والوعي السياسيين والاجتماعيين خلال الزمان المنصرم، أي حصول عملية ارتداد في الحركة والوعي، وبالتالي، في المسيرة.

إذا ما غصنا في عمق المرحلتين، أو بتعبير أدق، الفترتين، إذ أنهما من حيث المبدأ ليستا سوى مرحلة واحدة ممتدة غير منتهية في ما كان يفترض أن تنجزه من مهمات.

ان مهمات (النفط والزراعة والصناعة) ليست سوى تفاصيل لمضمون المهمة المركزية للفترتين. والمهمة المركزية تتجسد في التحويل الثوري أو السلمي الديمقراطي للمجتمع من العلاقات ما قبل الرأسمالية (العلاقات الأبوية/العشائرية والعلاقات الإقطاعية أو شبه الإقطاعية) إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وقيمة المجتمع المدني البرجوازي. هذه المهمات ما تزال هي المطروحة، إذ عجز المجتمع بمفرده، بسبب من واقع وعيه السياسي والاجتماعي، وبسبب ظروفه الذاتية والموضوعية، عن إنجازها. وكما احتاج العراق خلال الحرب العالمية الأولى، كما يبدو لي، إلى عامل خارجي، تزحزحه من مواقعه وتدفع به للخروج من ظلمات العهد العثماني إلى السيطرة البريطانية لتدفع به خطوات محدودة ولكنها مهمة نحو الأمام، أي نحو بعض نسائم الحضارة البرجوازية الغربية. ورغم زخم ثورة 14 تموز 1958 فإنها حركتها قليلاً ولكن عجزت عن منحها دفعة كبيرة نحو الأمام لأسباب كثيرة. ويبدو لي أن سقوط الدكتاتورية وبدء الاحتلال الأمريكي – البريطاني سيعطي تلك المهمات دفعة جديدة لا نتحسسها اليوم، ولكننا سنعيشها في المستقبل، بغض النظر عن مواقفنا المناهضة للاحتلال الأجنبي. إن الاستعمار عموماً، كما عبر ماركس عنه مرة، قوة عمياء تساعد الشعوب على التقدم إلى الأمام أثناء تحقيقها لمصالحها دون أن تقصد خدمة تلك الشعوب، بل تحقيق أقصى الأرباح.

إن عملية التحول نحو الرأسمالية والتخلص من العلاقات شبه الإقطاعية ستتم في العراق أسرع بكثير من العقود الأربعة والنصف المنصرمة، وستنشأ إمكانيات جديدة لبناء المجتمع المدني، رغم احتمال أن يكون بهذا القدر أو ذاك مشوهاً. فالمجتمع الرأسمالي رغم مرور مئات السنين على وجود الرأسمالية والمجتمع المدني، فهو ما يزال مشوهاً ويعيش أزمة لديمقراطية فيه. والمقصود هنا أن مسائل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بمستويات معينة سيعيشها العراق في الفترة القادمة، وهي التي لم تكن الظروف في العراق حينذاك مؤهلة لأن تنمو وتزدهر. وهي اليوم ليست ناضجة تماماً ولكن إمكانية السير صوبها ممكنة. وهي مسألة مركزية، إذ أنها مرتبطة بالأمن والاستقرار اللذين يحتاج إليهما الرأسمال الأجنبي لضمان استثماراته الرأسمالية، وهما، واشكال معينة من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ضرورية جداً كأرضية لا مندوحة منها لنمو وتطور الرأسمالية وتحقيق أقصى الأرباح.

ومسائل النفط والزراعة والصناعة تعتبر أجزاء ضمن عملية واحدة بالنسبة للرأسمال والرأسمالية. والحديث هنا لا يشمل وجهة التصنيع أو بنية الزراعة، إذ أن هناك نماذج كثيرة في إطار الرأسمالية، نماذج تابعة في عملية إعادة إنتاجها للعملية الاقتصادية لدول رأسمالية متقدمة أو بحدود معينة مستقلة، إذا لم يعد هناك، ومنذ سنوات طويلة، وليس في ظروف العولمة الراهنة فقط، استقلالاً ناجزاً وكاملاً وشاملاً، إذ أنها مصطلحات لم تكن واردة منذ عدة عقود، وهي غير واردة في عالم العولمة الراهنة أكثر من السابق بكثير.

عندما نأخذ أجزاء القضية سنجد أن هناك تفاصيلاً كثيرة مختلفة بطبيعة الحال، وعندما نأخذها بكليتها من حيث أنها مرحلة لم تنته بعد وما تزال مستمرة، عندها سنكتشف، ورغم التعرجات الشديدة أحياناً، ما تزال مرحلة واحدة وسمات مشتركة أساسية. وهكذا يمكن أن ينظر إلى القضية القومية التي يفترض أن تعالج في مرحلة الرأسمالية، إذ لا يمكن معالجتها في ظل العلاقات الإقطاعية. وهي اليوم أكثر اقتراباً من الحل المؤقت منها إلى الحل النهائي، وأعني بذلك الفيدرالية على نطاق العراق.

الارتداد الذي يمكن أن يحدث في المسيرة التاريخية للشعوب، إيران، أفغانستان، العراق على سبيل المثال لا الحصر، ليس غريباً على العالم كله وعلى العراق أيضاً. وأحياناً لا يحصل الارتداد فحسب، بل ويحدث انقطاعاً تاريخياً كذلك، والعراق خير نموذج لهذا الارتداد الذي عشنا فيه خلال الفترة الواقعة بين أوائل الستينات حتى سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان/أبريل 2003. والاحتلال هو التأصيل الذي يمكن أن ينهي عملية الإرتداد، شئنا ذلك أم أبينا، ارتحنا له أم كرهناه.

و

برز الارتداد في مجالات كثيرة، ولكنها كلها كانت مترابطة مع بعضها ومرتبطة بالعجز عن الاستمرار بالمسيرة التحولية صوب الرأسمالية، بغض النظر عن الأطروحات الخاطئة صوب الاشتراكية. وهي نلاحظها من الناحية السياسية في عودة الاستبداد المطلق والشمولي على العراق،

تغييب الحريات الديمقراطية، وعملية قمع دائمة، وإلغاء الرأي الآخر ومحاولة تصفيته، والذهنية العنصرية والتطهير العرقي والتعريب القسري، ومصادرة حقوق القوميات والحروب الداخلية والخارجية، ومن الناحية الاقتصادية تعثر مسيرة الإصلاح الزراعي وتراجع صوب الملكيات الكبيرة الإقطاعية والذهنية والعلاقات العشائرية في المدينة والريف وبقايا البادية، وتعثر التصنيع واستخدام موارد البلاد المالية الفعلية لأغراض التنمية، ومن الناحية الاجتماعية الموقف من المرأة على نحو خاص والتمييز المتصاعد الجوانب القومي والديني والطائفي، وتنامي الفقر والبطالة والحرمان والجوع والمرض، وكذا الحال في حصول ارتداد ثقافي واسع النطاق وعودة إلى فترات القبلية والمديح والهجاء الجاهليين.

يبدو للمتتبع أن بداية ثورة تموز كانت تختلف عن بداية الاحتلال. هذا صحيح من حيث الشكل وفي جوانب معينة من حيث المضمون، ولكن ليس دقيقاً تماماً من حيث الكامن أو المخبوء في ثنايا المرحلة الجديدة القادمة. وهي ليست عملية عفوية أو ذاتية الحركة، بل تحتاج إلى فعل الإنسان والمجتمع، إضافة إلى فعل الخارج في العملية كلها. وهو عنصر لم يعد ثانوياً في العصر العولمي أو عصر الأنوميديا الجديدة التي نعيشها، وهو ما تزال في طور النمو والتطور والتكامل.

هذه ملاحظات سريعة ومكثفة عنك لي وأنا أقرأ بعناية موضوعاتك المهمة والقيمة في محاولتك للإجابة عن سؤال "هل ماتت ثورة تموز 1958 فصلها الأخير؟". إجابتي عن هذا السؤال، إنها بدأت، تعرقلت، وتراجعت أو ارتدت، ثم بدأت الآن للتواصل من جديد لإنجاز جملة من مهماتها أو مضامينها الأساسية في ظروف وأوضاع أخرى.

لا شك في أن المعركة حول كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لم ولن تنقطع ومستقبلي متواصلة، لا لأنها لم تتحقق بعض مضامينها في الكثير من مناطق العالم، بل لأن مضامينها مشعة ومتطورة باستمرار ولا تعرف حدوداً مستقرة وثابتة لها. فما كان يعتبر أمس آخر المطاف أصبح اليوم بداية الطريق، وهكذا دواليك. ويمكن أن تأخذ مسألة حقوق الإنسان وتطورها منذ انتصار الثورة الفرنسية ومروراً بثورة أكتوبر والثورات الأخرى ومن الحرب العالمية الثانية ونتائجها وصدور اللائحة العالمية لحقوق الإنسان في عام 1948 ومن ثم ما صدرت من عهود ومواثيق وقرارات مستمرة في هذا الصدد. كما يمكن أن يؤخذ موضوع البيئة والموقف منها واعتبارها جزء من حقوق الإنسان، أي حقه في العيش في بيئة غير ملوثة ونظيفة على سبيل المثال لا الحصر.

لك مني خالص تقديري وإعجابي الكبيرين.

ودمت لأخيك أبو سامر

لويفن 24 تموز 2003

الأستاذ العزيز أبو سامر

تحية طيبة،

في البداية، اشكرك جدا على لطفك المعهود وإهتمامك البناء بمقالي عن ثورة تموز. وثمن كل التثمين ملاحظاتك القيمة المستندة على معرفة عميقة، وروح موضوعية متجردة. قراءة ملاحظاتك ساعدتني على التفكير مجددا في ما تضمنه المقال، وأوحت لي بحجج ملموسة ومجردة، تسند وجهة نظري، على الأقل للاستمتاع بلذة النقاش النادرة. وإليك ما توصلت إليه.

قلت " يبدو لي أن هناك مسألتين يستوجب التمييز بينهما، وهما: المهمات التي كانت مجاميع الثوار تراهن في تحقيقها، وإن اختلفت في اتجاهاتها من جانب، وتلك التي كانت المرحلة وموازين القوى على الصعد المختلفة تسمح بها وتحدد مسارها قوانين التطور الاجتماعي والقوانين الاقتصادية الموضوعية من جانب آخر ".

وقلت: إن مهمات الثوار لم تكن رغبات طائشة أو شعارات مختلقة، إذ توفرت للأيديولوجيات المتنازعة داخل جسد الثورة وعقلها إمكانيات تطبيق فعلية. فلم يكن من المحتم أن يطاح بثورة تموز بعد أربع سنوات ونصف من عمرها، ولم يكن من المحتم أن لا يغامر الشيوعيون باستلام السلطة أو الرهان تمثيل قوي لهم فيها، كذلك لم يكن من المحتم أن لا يحدث تقارب ما بين قيادة الثورة والقوميين العرب وعبد الناصر. نجاح أو فشل هذه الإمكانية أو تلك ليس مسألة مقررة سلفا، وهنا تكمن أهمية فن السياسة في إطالة عمر الحكم أو تقصيره. فعدم إمتلاك هذا الفن قد يجعل عمر الثورة بعمر الإنقلاب، فتتساوى، وفق هذا المعيار الزمني للحكم، ثورة تموز ذات المشروع التغييري الجذري والقاعدة الإجتماعية الهائلة، مع إنقلاب شباط 63 أو إنقلاب عبد السلام عارف في العام نفسه. ويمكن لتلك الثورة، وفق هذا المعيار أيضا، أن تصبح محطة عابرة في سلسلة إنقلابات ختمها إنقلاب أعاد البعث إلى السلطة في 1968 ليحكم خمسة وثلاثين عاما متواصلة.

حقا يتدفق التمييز بين المهام والشعارات المطروحة، وبين الشروط الموضوعية لتحقيقها. هذه الحقيقة تصح على جميع الأزمان، علما أن الشروط الموضوعية ليست حقائق ثابتة، بل مجرد مقدمات تنطلق منها السياسات الايديولوجية لتخلق شروطاً مناسبة لها. السياسة المقادة أيديولوجيا لا تتوخى بلوغ ترجمة أمينة أو إنعكاس صادق لما يسمى بالضرورات الموضوعية.

قلت: إنه " ولا شك في أن مضامين وأشكال التعبير عن الوعي الاجتماعي والسياسي بالنسبة إلى المرحلة الأولى تختلف عن مضامين وأشكال التعبير عن الوعي الاجتماعي والسياسي في المرحلة

الثانية، إذ أن بينهما ليس الفاصل الزماني فحسب، بل وبالأساس الزكزكة أو التعرجات التي حصلت في الحركة والوعي السياسيين والاجتماعيين خلال الزمان المنصرم، أي حصول عملية ارتداد في الحركة والوعي، وبالذاتي، في المسيرة.

وقلت: إن لاختلاف أشكال التعبير عن الوعي الإجتماعي والسياسي يعبر عن واقع متناقض لا يملك أحد سراً رفع صفة التناقض عنه، إما الوعي الإجتماعي فهو حتى وإن سعى إلى إدراك الواقع الاجتماعي ككلية متماسكة، يكرس التناقض ولا يزيله إلا بالإسم. والتناقض الرئيسي كان ولا يزال بين المتماثلين للتطور: دولة شمولية أخذت مدياتها الكاملة في زمن حكم البعث، ودولة " ديمقراطية " يجري وضع لبناتها الأولى. محور هذا التناقض يدور حول قضيتي الوظيفة الإقتصادية للدولة، وطابعها التمثيلي الواسع وسلطاتها الفعلية. وهذا، برأيي، هو الخط الفاصل بين عهدين تاريخيين. خلال السنوات الخمس والاربعين، لم يتقاطع الإحتمالان المذكوران بهذه الحدّة، ولم تطرح مراجعة شاملة لمضمون الدولة الوطنية، لغرض الإنتقال بها من دولة تسلطية يهيمن عليها حزب واحد وقائد واحد وأيديولوجية واحدة (مهما وصفناها بالتهافت والخواء) إلى دولة تعددية تضمن حقوق الأفراد والجماعات، والقوميات والأعراق والطوائف. مرة أخرى، أشير إلى أن هذا الإنتقال قد لا يتحقق بالشكل المرغوب، لكنه، وهذا هو المهم، قد إستقر في المخيلة الإجتماعية للناس حتى أبسطهم.

قلت " إن مهمات (النفط والزراعة والصناعة) ليست سوى تفاصيل لمضمون المهمة المركزية للقرنين. والمهمة المركزية تتجسد في التحويل الثوري أو السلمي الديمقراطي للمجتمع من العلاقات ما قبل الرأسمالية (العلاقات الأبوية/العشائرية والعلاقات الإقطاعية أو شبه الإقطاعية) إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وإقامة المجتمع المدني البرجوازي. هذه المهمات ما تزال هي المطروحة، إذ عجز المجتمع بمفرده، بسبب من واقع وعيه السياسي والاجتماعي، وبسبب ظروفه الذاتية والموضوعية، عن إنجازها.

وقلت: إنه ليست هناك مهمة مركزية تنتظر إستذكارها، بل هناك صيرورة متعرجة ومعقدة تتضمن تراجعا وتقدما دائمين. والحال، فليس مهما الإقرار بحتمية دخولنا تاريخ العالمي للرأسمالية لأن تلك هي قضية مفروغ منها. المهم هو تشخيص الأشكال والكيفيات الظرفية لعملية الدخول.

لنلاحظ مثلاً، أن ثورة تموز أنزلت ضربة قوية بالعلاقات ما قبل الرأسمالية، وساد في زمنها القصير الوعي المدني على الوعي الريفي، وغلبت عوامل الدمج الإجتماعي عوامل التفتت الطائفي والقومي والاثني. أما اليوم، حيث المطروح هو التحول الحاسم صوب العلاقات الرأسمالية في الإنتاج، فنلاحظ أن الأساس السياسي والإجتماعي لهذا التحول يمر عبر الإعتراف بحضور العلاقات التقليدية ما قبل

الرأسمالية. وأكوني لا أعتقد بالمسار الخطي الصاعد للتطور التاريخي (رغم إيماني بالتقدم)، أظن أنه سوف لا يترتب، بصورة مباشرة، على التحول الجاري في العراق، ضمن المدى المنظور، تفتيت شبكة العلاقات ما قبل الرأسمالية، ومنظومة الولاءات التقليدية (العشائرية والدينية) والقيم الأبوية. الأرجح أن هذا التحول سيقود إلى نموذج هجين(بالمقارنة مع النموذج الغربي) لعلاقة الدولة (الديمقراطية) بالمجتمع، التقاليد المتوارثة بأنماط الحياة الحديثة، الدين بالسياسة. إنه نموذج هجين بإذعان لشروط التبعية للرأسمالية، دون أن يستهدف صهر مكونات المجتمع في تقاليد سياسية حديثة متمركزة على التراث الإنساني (الحريات الفردية والحقوق) كالتي نجدها في الغرب. إستعداد مجتمعنا (أو مجتمعاتنا الشرقية) للحداثة هو أدنى بكثير من إستعدادات المجتمعات الأوربية، وذلك يعود لأسباب تاريخية، إقتصادية وثقافية، لا حاجة للخوض فيها هنا.

قلت: " إن عملية التحول نحو الرأسمالية والتخلص من العلاقات شبه الإقطاعية ستتم في العراق أسرع بكثير من العقود الأربعة والنصف المنصرمة، وستنشأ إمكانيات جديدة لبناء المجتمع المدني، رغم احتمال أن يكون بهذا القدر أو ذاك مشوهاً. فالمجتمع الرأسمالي رغم مرور مئات السنين على وجود الرأسمالية والمجتمع المدني، فهو ما يزال مشوهاً ويعيش أزمة الديمقراطية فيه. والمقصود هنا أن مستقل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بمستويات معينة سيعيشها العراق في الفترة القادمة، وهي التي لم تكن الظروف في العراق حينذاك مؤهلة لأن تنمو وتزدهر. وهي اليوم ليست ناضجة تماماً ولكن إمكانية السير صوبها ممكنا. وهي مسألة مركزية، إذ أنها مرتبطة بالأمن والاستقرار اللذين يحتاج إليهما الرأسمال الأجنبي لضمان استثماراته الرأسمالية. وهما، وأشكال معينة من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ضرورية جداً كأرضية لا مندوحة منها للنمو وتطور الرأسمالية وتحقيق أقصى الأرباح.

وأقول: ان الوضع النسبي لشروط التحول التاريخي المشار إليه، هو ما دعاني لأن أضع خطاً فاصلاً بين حقبة تموز التي استغرقت 45 عاماً، والحقبة التي دشنها سقوط البعث في التاسع من نيسان. التغيير الفاصل هنا لا يقتصر على قبول فئات واسعة من المجتمع العراقي بعلاقات السوق، بل يشمل أيضا الخيار السياسي المحرك لهذه العملية. يمكننا هنا إسترجاع تجربة دول أوربا الوسطى والشرقية بعد سقوط النظم الإشتراكية فيها. الإعتراف بهذا لا يتضمن عدم التصدي للميول المضرة إجتماعياً واقتصادياً للتوجه الجديد. وأعتقد أن هذه هي نقطة الإفتراق بين برامج قوى اليسار وبرامج سواهم من القوى. وهذا يكمن مغزى دعوتكم إلى التفكير في مضمون اليسار الديمقراطي.

قلت: إن " مسائل النفط والزراعة والصناعة تعتبر أجزاء ضمن عملية واحدة بالنسبة للرأسمال والرأسمالية. والحديث هنا لا يشمل وجهة التصنيع أو بنية الزراعة، إذ أن هناك نماذج كثيرة في إطار الرأسمالية، نماذج تابعة في عملية إعادة إنتاجها للعملية الاقتصادية لدول رأسمالية متقدمة أو بحدود معينة مستقلة، إذ لم يعد هناك، ومنذ سنوات طويلة، وليس في ظروف العولمة الراهنة فقط، استقلالاً ناجزاً وكاملاً وشاملاً، إذ أنها مصطلحات لم تكن واردة منذ عدة عقود، وهي غير واردة في عالم العولمة الراهنة أكثر من السابق بكثير.

وأقول: حقاً لا تسمح الظاهرة الرأسمالية الجارفة باستقلال شامل بالمعنى النقي والمنعزل عن سياق التاريخ. ولكن، وهنا أثبت ملاحظة ذكرها المؤرخ البريطاني أريك هوبسباوم، بقاء الدولة الوطنية (أو القومية) ضروري لمواجهة هيمنة العولمة. الدولة الوطنية المقصودة هنا، هي تلك الراسية على أسس ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية مواطنين أحرار .

قلت: " وبرز الارتداد في مجالات كثيرة، ولكنها كلها كانت مترابطة مع بعضها ومرتبطة بالعجز عن الاستمرار بالمسيرة التحولية صوب الرأسمالية، بغض النظر عن الأطروحات الخاطئة صوب الاشتراكية. وهي نلاحظها من الناحية السياسية في عودة الاستبداد المطلق والشمولي على العراق، تغييب الحريات الديمقراطية، وعملية قمع دائمة، وإلغاء الرأي الآخر ومحاولة تصفيته، والذهنية العنصرية والتطهير العرقي والتعريب القسري، ومصادرة حقوق القوميات والحروب الداخلية والخارجية، ومن الناحية الاقتصادية تعثر مسيرة الإصلاح الزراعي وتراجع صوب المكينات الكبيرة الإقطاعية والذهنية والعلاقات العشائرية في المدينة والريف وبقايا البادية، وتعثر التصنيع واستخدام موارد البلاد المالية النفطية لأغراض التنمية، ومن الناحية الاجتماعية الموقف من المرأة على نحو خاص والتمييز المتعدد الجوانب القومي والديني والطائفي، وتنامي الفقر والبطالة والحرمان والجوع والمرض، وكذا الحال في حصول ارتداد ثقافي واسع النطاق وعودة إلى فترات القبلية والمديح والهجاء الجاهليين".

وأقول: هذا ما قصدته، على وجه التحديد، حين قلت أن النظر من الحاضر إلى الماضي يتيح لنا رؤية الماضي على نحو أفضل، ويمكننا من تأشير أوجه الإستمرارية والإنقطاع في حركة التاريخ.

قلت: " إجابتي عن هذا السؤال، إنها بدأت، تعرقلت وتراجعت أو ارتدت، ثم بدأت الآن للتواصل من جديد لإنجاز جملة من مهماتها أو مضامينها الأساسية في ظروف وأوضاع أخرى.

وأقول: ما يحصل اليوم لا يوحي باستئناف مهمة تاريخية كان قد طرحها الماضي، أو بعودة نحو برنامج شوهته التطبيقات العملية أو خانته التفسيرات. ما يحصل هو طرق إمكانية جديدة للتطور ضمن

الشروط المعاصرة الرأسمالية، وذلك عقب رحلة خائبة تحت دولة ما بعد الإستقلال ذات الأغطية الأيديولوجية المتباينة. في تمييزي لحقبة ثورة تموز 58 عن الحقبة الحالية، إنطلقت من محددات ثلاثة هي: القوى السياسية والقضايا الرئيسية والأفق التاريخي. وأعتبر الآن أن المحدد الأخير هو أهمها، لأنه يحتوي المحددين الأخرين. هذا الأفق التاريخي متنازع عليه من طرف تجربتين: أمريكية وأوربية. وعلى العراقيين أن يختاروا الأفضل منهما، وهي معروفة. إلا أن النتيجة ليست مضمونة قبل أن تصوغها قراهم السياسية وتمتحنها قضاياهم الفعلية.

وبعد، أجدد لك شكري على لطفك وكرمك، وإتمنى أن هذه المحاورة قد سرتك مثلما سرتني.
مع الإعتزاز والأمنيات بصحة عامرة .....ودمت أخا عزيزاً، ومثقفاً ملهماً.

كامل عبد الله